الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

Multinational companies and foreign direct investment in Algeria

تاريخ الاستلام : 2023/03/29 ؛ تاريخ القبول : 2023/07/18

ملخص

تزايدت اهتمامات الدول في السنوات الأخيرة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، باعتبار الشركات المتعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، هذا النوع من الاستثمار الذي استطاع أن يحدث تأثيرا كبيرا في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ استطاعت هذه الشركات أن تتغلغل في العديد من الدول، وأن تقيم مشاريع خاضعة لسيطرتها في الدول النفطية وغير النفطية.

والجزائر شأنها شأن بقية الدول النامية، لم تتوقف عن سعيها لجذب استثمار الشركات المتعددة الجنسيات لما يحدثه في اقتصاد الدول، فحاولت تحقيق ذلك معتمدة على تهيئة مناخها الاستثماري، محاولة في ذلك الاستفادة من مزايا هذا الأخير قدر الإمكان وتحقيق متطلباتها من التنمية.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ شركات متعددة الجنسيات؛ مناخ استثماري؛ اقتصاد.

* سلامي أمال

كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

Abstract

In recent years, countries' interest in attracting foreign direct investment by multinational companies has increased, given that multinational companies are the main driver of foreign direct investment at the global level. This type of investment has been able to have a significant impact on the economies of developing and developed countries alike, as these companies were able to penetrate many countries and establish projects under their control in oil and non-oil countries.

Algeria, like the rest of the developing countries, has not stopped seeking to attract investment by multinational companies to what is happening in the economies of countries, so it has tried to achieve this based on creating its investment climate, trying to take advantage of the advantages of the latter as much as possible and achieve its development requirements.

Keywords: direct foreign investment; Multinational companies; investment climate; economy.

Résumé

Ces dernières années, l'intérêt des pays pour attirer les investissements directs étrangers par les entreprises multinationales s'est accru, étant donné que les entreprises multinationales sont le principal moteur des investissements directs étrangers au niveau mondial. Ce type d'investissement a pu avoir un impact significatif sur les économies des pays en développement comme des pays développés, car ces sociétés ont pu pénétrer dans de nombreux pays et établir des projets sous leur contrôle dans des pays pétroliers et non pétroliers.

L'Algérie, comme le reste des pays en développement, n'a cessé de chercher à attirer les investissements des entreprises multinationales vers ce qui se passe dans les économies des pays, elle a donc essayé d'y parvenir en créant son climat d'investissement, en essayant de tirer parti de la autant que possible les avantages de ce dernier et répondre à ses exigences de développement.

Mots clés: investissements étrangers directs; entreprises multinationales; climat d'investissement; économie.

* Corresponding author, e-mail: amel.sellami@umc.edu.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2023.

مقدمة

تطورت نوعية الاستثمار في الدول النامية بالشكل السائد حاليا، وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني، حيث ذهبت أغلب التشريعات في الدول النامية إلى سن قوانين جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، لأن الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل التمويل بالنسبة للدول النامية وحتى المتقدمة، وأهم أنواع هذه الاستثمارات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي اكتسب أهمية كبيرة في هيكل التمويل الدولي نتيجة الظروف التي شهدتها الساحة الدولية، بفعل التطورات العالمية وتراجع مصادر التمويل الدولي الأخرى، ما دفع بالدول النامية إلى السعي لتوفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي، خاصة في ظل المزايا التي يوفرها من رأس المال والتكنولوجيا المتطورة، وخلق فرص عمل.

وهنا يبرز دور الشركات متعددة الجنسيات، التي تلعب دورا هاما في التمويل الدولي بمختلف أشكاله، والذي يتم من خلال الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر منه، فتعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فلا يخفى الدور الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسيات وبشكل خاص في مجال حركة الاستثمارات على الصعيد العالمي، وانتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، إذ تجسد الشركات المتعددة الجنسيات نسبة لا يستهان بها من أشكال الاستثمار الدولي، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، مستعملة في ذلك استراتيجيات تهدف من خلالها إلى تعظيم أرباحها، هذه الاستراتيجيات التي تختلف تفاصيلها من شركة إلى أخرى نظرا لتعدد أشكال الاستثمار، أو لاختلاف خصائص الدول المضيفة.

فحاولت الجزائر شأنها شأن بقية الدول، الاستفادة قدر الإمكان من مزايا هذا الاستثمار وتحقيق متطلباتها من التنمية الاقتصادية، ومواكبة التطورات الاقتصادية والقانونية الدولية، معتمدة في ذلك على ما تملكه من ثروات طبيعية ومقومات استثمارية أخرى، بالإضافة إلى سعيها الدائم لتهيئة وتحسين مناخها الاستثماري.

انطلاقا مما سبق فإن دراستنا للموضوع ستكون انطلاقا من طرح الإشكالية التالية:

أي دور تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.

ورغبة منا في دراسة موضوع له تأثير كبير على الجانب الاقتصادي، وأيضا معرفة ما هو الدور الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي، وكيف استطاعت هذه الشركات أن تتحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خاصة في قطاع المحروقات، تناولنا هذا الموضوع.

ومع انتشار وتزايد الشركات المتعددة الجنسيات تزداد أهمية دراسة هذا الموضوع، الذي تكمن أهميته في كون استثمار الشركات المتعددة الجنسيات قد عرف تقدما كبيرا في الآونة الأخيرة، بفعل بسط الشركات المتعددة الجنسيات سيطرتها على العديد من دول العالم، والعديد من النشاطات، والجزائر من بين هذه الدول، والتي جعلت منها أداة للنهوض بالاقتصاد، إلى جانب الاستثمار الوطني.

لذا اخترنا تقسيم الموضوع إلى مبحثين، تناول المبحث الأول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات المتعددة الجنسيات، أما المبحث الثاني فتمحور حول توجيه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات المتعددة الجنسيات

نتيجة العولمة الاقتصادية عرفت الشركات المتعددة الجنسيات توسعا هائلا، إذ أن العديد من هذه الشركات تتمتع بإمكانيات اقتصادية تفوق امكانيات دول عدة، حيث أنه من الثابت فعليا أن هذه الكيانات تعد عموما ظاهرة كبيرة، إن لم نقل الأكبر من ظواهر الاقتصاد الدولي الحالي[1].

ونظرا لنشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، يخلط الكثيرون بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما يجعلنا أمام ضرورة تحديد مفهوم كلا من الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر حتى نرفع هذا اللبس(المطلب الأول)، لنبين بعدها الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

نتناول مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات في (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في(الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

من الصعوبة وضع تعريف جامع مانع للشركات المتعددة الجنسيات لغموض مفهومها، وتعدد التعابير والمصطلحات المطلقة عليها، فلا يوجد مصطلح محدد وموحد لهذه الشركات، حيث أعطيت لها تسميات مختلفة، واختلفت تسميتها من دولة إلى أخرى، منها: الشركات عبر الوطنية، الشركات عبر القومية، الشركات العالمية، المؤسسات المتعددة الجنسيات، كما انصب الاهتمام على خصائص هذه الأخيرة، هذه الأخيرة التي تعكس الدور الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات والمكانة التي تحتلها.

أولا- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

تعددت التعريفات المقدمة للشركات المتعددة الجنسيات، حيث ورد أول تعريف واسع للشركات العاملة على المستوى الدولي في تقرير مجوعة الشخصيات البارزة الذي قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابع والخمسين سنة 1974، الذي جاء فيه:" الشركات متعددة الجنسية هي المشروعات التي تملك أو تسيطر على الانتاج أو الخدمات أو غيرها من التسهيلات خارج الدولة التي تأسست فيها، ومثل هذه الشركات قد تكون مملوكة ملكية خاصة أو مشتركة أو تكون مملوكة للدولة"[2].

ومن التعريفات المطلقة عليها أنها:" شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي"[3]، وهي بهذا التعريف جميع الشركات التي تنشط في الخارج وتعمل في قطاعات مختلفة.

كما تعرف بأنها مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات دول مختلفة، ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة، وتمارس احداها(الشركة الأم) سيطرتها ورقابتها على الشركات الأخرى(التي تسمى بالشركات الوليدة أو التابعة) عن طريق مساهمتها في

رأسمال الشركة الوليدة بنسبة تسمح لها بممارسة هذه السيطرة، وتخضع الشركات الوليدة لإدارة الشركة الأم في اطار استراتيجية عالمية واحدة"[4].

إذ تعتبر الشركة متعددة الجنسية شركة وطنية في الأصل، تمتد من خارج الحدود عبر العالم، يكون مركزها الرئيسي في بلد معين لتؤسس فروعا في بلدان أخرى، أو تندمج مع شركات أجنبية قائمة في تلك البلدان[5]، وذلك بغية تحقيق العديد من الأهداف والمصالح.

ثانيا- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

انطلاقا من تعدد التعريفات المقدمة للشركات المتعددة الجنسيات، وحسب العديد من الفقهاء، يمكن القول أن هذه الأخيرة تتميز بالعديد من الخصائص لا يمكن حصرها، تنوعت وتعددت حسب النظام الاقتصادي للدولة المضيفة، تتمثل أهمها في:

– **الضخامة:** وهي أهم الخصائص المميزة لهذه الشركات، فهي تمثل كيانات اقتصادية ضخمة، هذا الحجم الذي لا يقاس بحجم رأس المال وحجم استثماراتها، ولا حتى بحجم انتاجها ذو التنوع الشديد، كما لا يقاس برقم العمالة لأن تلك الشركات نشأت في ظروف تسيطر عليها تكنولوجيا المعلومات، وإنما أهم مقياس يعتمد عليه لقياس ضخامة الحجم هو رقم المبيعات أو كما يطلق عليه رقم الأعمال، ويعتمد البعض على رقم الإيرادات الاجمالية[6].

– **تعدد الأنشطة وتنوعها:** تتميز الشركات متعددة الجنسيات بتنوع كبير في أنشطتها، وهو ما ذهب إليه الكثير من الفقهاء، وذلك يتجسد في قيام سياستها الانتاجية على وجود منتوجات متعددة ومتنوعة، واللجوء إلى هذا التنوع والتعدد هدفه هو أنها اذا خسرت في نشاط ما فيمكنها تحقيق أرباح من نشاط آخر[7]، وبالتالي تقليل احتمالية الخسارة التي قد تعترضها، وفي نفس الوقت استعمل تعدد النشاط كطريقة لبسط السيطرة في الدول.

– **الانتشار الجغرافي:** تتميز الشركات المتعددة الجنسيات باتساعها الجغرافي، فلها فروع وشركات تابعة لها في أنحاء العالم، كما أنها تمتد جغرافيا خارج الدولة الأم، ومقر هذه الشركات في البلد غير البلد الذي تمارس فيه نشاطها عن طريق الفروع أو الشركات الوليدة التي تقوم الشركة الأم بالتنسيق بينها، وما ساعد هذا النوع من الشركات على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل في مجال المعلومات والتكنولوجيا[8]، الذي قدم لها العديد من التسهيلات حتى تصبح قناة عبور للاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث أن مختلف مراحل العملية الانتاجية توزع بين شركات قائمة في عدة دول، وبذلك فهذه الشركات تعمل على تدويل الإنتاج، لأن العملية الانتاجية تتم على المستولى العالمي[9].

ونشير في هذا الصدد إلى شركة وول مارت Walmart ، وهي من الشركات المتعددة الجنسيات والمتصدرة قائمة أكبر الشركات في العالم لسنة 2020، تم تأسيسها سنة 1962 مقرها في أركنساس بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنتشر في أكثر من 27 دولة، كما أنها توظف أكثر من 2.3 مليون موظف في العالم، من

بينهم حوالي 1.5 مليون موظف في الولايات المتحدة وحدها[10].

– **القدرة على تحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم:** تمثل الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي، فتتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، لأنها تنظر إلى العالم كسوق واحدة، لذلك تكون بحاجة دائمة ومستمرة إلى التمويل[11].

– **المزايا الاحتكارية:** اضافة إلى الخصائص السابقة، تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وذلك انطلاقا من أن هيكل السوق الذي تعمل فيه يأخذ شكل سوق احتكار القلة على الأغلبية، تكون فيه الشركات المكونة لها محتكرة للتكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والادارية ذات الكفاءات العالية، مما يزيد من قدرتها التنافسية، ما يترتب عنه زيادة أرباحها وايراداتها[12]، وبالتالي زيادة الانتاج الدولي.

– **تعبئة الكفاءات:** أي أن هذه الشركات تبحث عن الكفاءة، ولتحقيق ذلك فلا تفضل مواطني دولة معينة عند اختيار موظفيها، مهما كان المستوى المراد التوظيف فيه، وفي هذا الخصوص، فإن الأسلوب السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر الدولي للشركة الأم[13]، ليكون تحقيق الكفاءة أولى اهتماماتها مهما كان مصدرها وطريقة زيادتها.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تتخذ الاستثمارات الأجنبية شكلين رئيسيين، استثمارات أجنبية مباشرة واستثمارات غير مباشرة، وموضوعنا يقتصر على الاستثمار الأجنبي المباشر[14].

بالرجوع إلى قانون الاستثمار الجزائري الحالي رقم 18/22[15]، لم يتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ نجده عرف المستثمر في نص المادة 05 منه في فقرتها الأولى، بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيما أو غير مقيم، بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثمارا طبقا لهذا القانون.

ليكون المشرع الجزائري بهذه المادة قد قدم تعريفا للاستثمار بصفة عامة، يندرج ضمنه الاستثمار الأجنبي، حيث أدرج عبارات دقيقة بموجب القانون الجديد، أهمها عبارة "مقيم أو غير مقيم"، وهو ما لم يتضمنه القانون السابق المتعلق بالاستثمار[16]، هذه العبارة التي تندرج ضمنها استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، فحاول المشرع الجزائري بعبارة المستثمر الأجنبي المقيم أو غير المقيم أن يوسع أكثر من مفهوم المستثمر، ويعطي تعريفا دقيقا وشاملا للمستثمر.

اقتصاديا، عرفه صندوق النقد الدولي حين اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس سعي كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما للحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه العلاقة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، اضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارتها وتسييرها.

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنه كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عامة أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية

المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة الاستثمار الأجنبي، ويعني كذلك كل فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد اقامة المستثمر الأجنبي[17]، ليكون هذا التعريف الأكثر توضيحا للاستثمار الأجنبي خاصة من حيث تحديدها للطبيعة القانونية للمستثمر الأجنبي.

فقهيا، الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام المستثمر الأجنبي، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة، وذلك بإنشاء مشروع يحتفظ لنفسه فيه بحق السيطرة والادارة واتخاذ القرار[18].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يملكه الأجانب ويديرونه، سواء كانت الملكية كاملة أو بالاشتراك بنصيب يكفل سيطرتهم على ادارة المشروع[19].

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، على رأسها الاستثمارات المباشرة متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية.

المطلب الثاني: استثمار الشركات المتعددة الجنسيات

نوضح في هذا المطلب كيف اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كمدخل للشركات متعددة الجنسيات(الفرع الأول)، ثم نتطرق بعدها إلى تأثير الثورة الرقمية التي أفرزتها التطورات العالمية على الشركات المتعددة الجنسيات، باعتبار الرقمنة من أكثر العوامل تأثيرا في هذه الشركات، وهي من ساهمت في انتشارها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر كمدخل للشركات المتعددة الجنسيات

مع نمو التجارة العالمية وتطورها، وسعي الدول النامية الدائم إلى تحسين فرص نمو اقتصادياتها، في ظل التحول الجذري الذي عرفه الاقتصاد الدولي، تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، لأن تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي المعولم، وهو ما ساعد في اتخاذ الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات كطريق عبور نحو الاقتصاد الدولي.

حيث يربط الكثير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، إلى درجة الخلط بين المفهومين، وما يمكن قوله في هذه الحالة أن الشركات المتعددة الجنسيات هي نتيجة لسيرورة الانتاج الذي يرجع في الأصل الى الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات[20]، بل يمكن أن يكون بفعل عوامل أخرى منها المؤسسات الخاصة، ليكون بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الصورة التي تؤدي إلى نشأة الشركات المتعددة الجنسيات.

فيمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات بأنها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الانتاجي أو الخدماتي بالدولة المضيفة، هذا النوع من الاستثمار يعتبر من أفضل الأنواع لدى الشركات المتعددة الجنسيات[21].

وعليه، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يرتبط بالشركات المتعددة الجنسيات فقط ولا ينحصر في هذه الأخيرة، فليس كل استثمار أجنبي صادر بالضرورة عن شركة متعددة الجنسيات، إلا أن أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم بواسطة هذا النوع من الشركات، ليكون بذلك استثمار الشركات المتعددة الجنسيات شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي المعبر الأساسي عن الاستثمار المباشر.

حيث تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الفاعلين في مجال الاستثمار الأجنبي، نظرا للخصائص المميزة لهذه الشركات، كما سبق التطرق إليها، وأيضا لما لها من نفوذ في الأوساط الحكومية، وامكانيات مادية، بشرية، تكنولوجية وحتى اعلامية، وهو ما ساعدها على أن تصبح الوجه الآخر للاستثمار الأجنبي[22].

الفرع الثاني: تأثير الثورة الرقمية على الشركات المتعددة الجنسيات

إن ظاهرة تعدد الجنسيات التي عرفتها الشركات الكبرى ليست حديثة حداثة ظاهرة العولمة، فقد واكبت مراحل تطور الرأسمالية في شكلها التجاري، ورافقت شكلها الصناعي والمالي إلى أن بلغت أوجها وقت تأسيس الاحتكارات وغيرها، ويرجع تاريخ العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي نعرفها اليوم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر، فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدود دولها الأصلية[23].

فترتبط هذه الشركات ارتباطا وثيقا بالتطورات العالمية وما صاحبها من ثورة المعلومات والاتصال والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، فما ساعد الشركات المتعددة الجنسيات في بسط سيطرتها هو انتشار الشبكات المعلوماتية على مستوى العالم، معتمدة في ذلك على العمالة الرخيصة، هذه الأخيرة التي عرفت انتشارا واسعا بسبب انفتاح سوق العمل، إذ أصبحت العمالة الرخيصة متاحة ويمكن الاستفادة منها دون الحاجة إلى التنقل، وما ساعد هذه الشركات أكثر تخص هذه العمالة في عدة صناعات.

ونتيجة الثورة المعلوماتية وسيطرة الأنترنت، ظهرت أيضا وسائل جديدة للقيام بالمعاملات التجارية، ويتعلق الأمر بالتمويل الدولي عبر شبكات الحاسوب، ومع ذلك لهذا التطور مخاطر عديدة في مقدمتها ضمان المعاملات المالية في ظل مشاكل التأمين التي تعاني منها التحويلات على الشبكة، وهو ما دفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى اقامة شبكات خاصة بها تتمتع بأمان كامل فيما يخص بالتحويلات[24].

فكانت الشركات المتعددة الجنسيات من أهم المستفيدين من عصر الأنترنت وسيطرة المعلوماتية، لعدة أسباب أهمها:

– طبيعة هذا النوع من الشركات التي تتخطى الحدود السياسية للدول، المتمثل في طبيعة هيكل هذه الشركات، والذي يكون على شكل وجود مقر أو عدة مقرات مع فروع متوزعة على أنحاء العالم.

– كبر حجم العوائد الأولية الناتجة عن نشاطات هذه الشركات بما يساعدها على البحث والتطوير باعتبارهما عنصران رئيسيان في عملية للولوج ومواكبة عصر المعلوماتية.

– مرونة الهيكلة الادارية للشركات المتعددة الجنسيات، والتي تكون ذات كفاءة عالية جدا[25].

لتكون بذلك التطورات العالمية بما تحمله من انفتاحات وسيطرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أحد أهم العوامل التي دفعت عجلة هذه الشركات نحو التوسع والانتشار، إلى درجة التحكم في الاقتصاد العالمي، وهو ما ساهم في زيادة كفاءة هذه الشركات.

المبحث الثاني: توجيه *الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*

نظرا للمكانة التي تحتلها الشركات المتعددة الجنسيات لما لها من دور في الاقتصاد، حيث ساهت هذه الأخيرة بشكل كبير في انتشار التجارة العالمية وفي توسع نطاق الأعمال الدولية، إذ تهتم الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من القطاعات كالتجارة والصناعة والخدمات والأعمال وغيرها، لذا استطاعت بفضل ذلك أن تؤثر في توجيه الاستثمارات الأجنبية في دولة معينة، وذلك بالاعتماد على عدة ركائز، وهو الحال عليه بالنسبة للجزائر التي أصبحت تعتبر من الدول التي تشكل منطقة جاذبة لاستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، عملت الدولة على تطويره في مجالات معينة دون سواها، من خلال تهيئة مناخها الاستثماري تشجيعا للاستثمار الذي تقوم به هذه الشركات.

إذ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما تحكمه دوافع تلك الشركات لتحقيق المزيد من الأرباح والتوسع وتوزيع الأخطار التجارية، ومن النماذج الشائعة في حقل الأعمال الدولية على هذا النوع من الشركات نجد :شركات النفط، الشركات الصناعية، شركات المقاولات ومواد البناء البنوك وشركات إعادة التأمين...الخ[26].

وبالنسبة للجزائر، فهي الأخيرة يلعب فيها المناخ الاستثماري دورا هاما في جذب الشركات المتعددة الجنسيات (المطلب الأول)، التي سيطرت على مجالات محددة حسب دوافع هذه الشركات، كما سوف نوضحه في(المطلب الثاني).

المطلب الأول: المناخ الاستثماري الجزائري والشركات المتعددة الجنسيات

نظرا للدور الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الدولي، فمن الطبيعي أن تتبع في ذلك استراتيجيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها، ووضعية المنافسة السوقية، وخصائص البلد المضيف، وهو ما يبرز أهمية مناخ الاستثمار ضمن استراتيجيتها[27] (الفرع الأول).

ومن أجل ذلك، كرست الدولة الجزائرية مجموعة هامة من الجهود وحضرت ترسانة من القوانين التي تحفز أكثر جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، في قطاعات أخرى إلى جانب قطاع المحروقات، وصاحب ذلك تكاثف الجهود من أجل العمل على تهيئة بيئة استثمارية ترتكز على إعطاء الضمانات الكافية للمستثمر الأجنبي المباشر.

فعلى الرغم من الأزمات العالمية المتنوعة التي أثرت على معظم دول العالم خلال

السنوات القليلة الماضية، إلا أن الجزائر تمكنت من تحقيق قفزة نوعية في تحسين مناخ الاستثمار، بتبنيها العديد من الإصلاحات التشريعية بهدف تبسيط الإجراءات على المستثمرين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مقومات المناخ الاستثماري

لا يأتي الاستثمار الأجنبي إلى دولة معينة دون سواها بلا سبب، بل هو نتيجة لمناخ متكامل من مختلف الظروف التي تعرفها الدولة والتي تشجع جذب هكذا استثمارات، حيث يتأثر تدفق الشركات المتعددة الجنسيات بصفة أساسية بمختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود بلد معين، وهو ما يعرف بالمناخ الاستثماري، هذا الأخير الذي يعرف بأنه مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية[28].

ويمكن ذكر مجموعة من العناصر التي يقوم عليها المناخ الاستثماري في بلد معين، وهي كما يلي:

– **المناخ السياسي والأمني:** ويقصد به تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي، لأن الاستقرار السياسي يشكل أهم العوامل المؤثرة في قرار المستثمر الأجنبي وكسب ثقته، بما في ذلك طبيعة هذا النظام إن كان ديمقراطيا أو دكتاتوريا، ما يساهم في استقرار الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف وحمايتها، كما يشكل الاستقرار السياسي المنطلق للاستقرار في نواحي أخرى، خاصة الاستقرار الاقتصادي.

– **المناخ الاقتصادي:** وهو أولى العوامل المعتمد عليها في جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، ويتضمن السياسة الاقتصادية للدولة بصفة عامة، بما تتضمنه من حجم السوق، حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج، امكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار، توفر فرص استثمارية، استقرار سعر العملة الوطنية، توفر البنى التحتية الضرورية للاستثمار، السوق المالي المنشط والنظام البنكي الفعال، التحفيزات الضريبية[29].

حيث يلعب الأداء الاقتصادي دورا بارزا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما تمتعت الدولة بالازدهار والتوسع الإقتصادي مع توافر قطاع مالي متطور، كلما كان ذلك عاملا أساسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ توجد علاقة مباشرة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[30].

– **المناخ القانوني:** يتمثل في الاستقرار التشريعي في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى وضوح هذه القوانين، وحرص التشريعات الداخلية على تكريس حماية الاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في البلد المضيف، بذلك يكون التشريع الداخلي للبلد المضيف أحد الوسائل الهامة التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية[31]، إذ يضع أمام المستثمر الأجنبي صورة واضحة عن بيئة الاستثمار بما تتضمنه من مزايا وتعقيدات ادارية.

الفرع الثاني: المناخ الاستثماري الجزائري

حاولت الدولة الجزائرية جذب الاستثمار الأجنبي الذي يتم بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات معتمدة في ذلك على تهيئة مناخها الاستثماري، محاولة في ذلك الاستفادة من مزايا هذا الأخير قدر الإمكان وتحقيق متطلباتها من التنمية، اذ تزخر الجزائر بموقع جغرافي مميز، يتوسط بلدان المغرب العربي، وشريط ساحلي يقدر بـ1200 كلم، ومساحة كبيرة، وموارد طبيعية هائلة، منها البترول والغاز، بالإضافة إلى ذلك يزخر باطنها بثروات معدنية عديدة كالحديد والفوسفات، كما تملك الجزائر مؤهلات أخرى منها الحجم المعتبر للسوق الجزائرية[32].

كل تلك الامكانيات دفعت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لتدعيم وتطوير مناخها الاستثماري، انطلاقا من الاعتماد على اصلاح السياسة الاقتصادية لتكون بيئة صالحة لهذا النوع من الاستثمار، مرورا بمنح حوافز وامتيازات مالية وتمويلية، بالإضافة إلى عقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لترقية وضمان الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى توفير مناخ استثماري يكون كفيلا بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، لأن قضية جذب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة من الأهداف الرئيسية لجميع الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لذلك تلجأ الدولة ومن أجل تنمية مختلف أنواع الاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي إلى تكييف قوانينها الداخلية مع متطلبات وظروفها الاقتصادية، ما يساعد في جذب هذا النوع من الاستثمار، مع ضرورة توفير الحماية القانونية اللازمة لهؤلاء المستثمرين، وما يبرز أهمية المناخ القانوني وتأثيره في قرار الاستثمار في دولة معينة هو حماية المستثمر الأجنبي من البيروقراطية[33].

وهو الحال عليه بالنسبة للجزائر، التي عمدت على وضع قانون جديد للاستثمار سنة 2022، الذي أقل ما يقال عنه أنه قفزة تشريعية في مجال تنظيم وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار الأجنبي، لأنه وعلى الرغم من امتلاك الجزائر لمناخ استثماري يزخر بمزايا اقتصادية وجغرافية وطاقوية، إلا أن هذا المناخ ليس كافيا لجذب الاستثمار الأجنبي، وأكبر دليل على ذلك أن الجزائر استقطبت 13.5 مليار دولار خلال العشر سنوات الأخيرة مقابل 54.01 مليار لمصر، و24.41 مليار دولار للمغرب[34]، وهو ما حاول تداركه قانون الاستثمار الجزائري الجديد.

قانون الاستثمار الجزائري رقم 18/22، يؤكد أن السلطات الجزائرية سعت قدر الإمكان للاستجابة لكل ما اعتبرته الأطراف الأجنبية كمعرقل للاستثمار أو كحجو ضبابي لمناخ الأعمال في الجزائر، ولكن لم يشر المشرع الجزائري صراحة وفقا لقانون الاستثمار الصادر سنة 2022 رقم 18/22 إلى استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، ولكنه يندرج ضمن مفهوم المادة 05 منه، كما سبقت الاشارة إلى ذلك، إذ يسعى هذا القانون الجديد الذي أقرته الحكومة الجزائرية لجذب الاستثمار الخارجي إلى البلاد، نظرا لأهمية هذا الأخير في هذه المرحلة الحساسة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، فبالتمعن في قانون الاستثمار الجديد يتضح جليا أن جوهر هذا القانون هو جهود جزائرية بتعزيز الثقة في الاطار التشريعي للاستثمار لجعل الدولة أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي بصفة عامة، وتعزيز جاذبية المناخ الاستثماري الجزائري اتجاه الاستثمار الأجنبي بإزالة العراقيل التي يواجهها هذا الأخير في الجزائر، وهو كما

وصفه البعض محاولة الإجابة على مخاوف وتساؤلات الراغبين للاستثمار في البلاد[35].

فكانت في مقدمة هذه الاصلاحات، والتي من شأنها تنظيم ودعم الاستثمار الأجنبي في البلاد، ما يلي:

– تكريس الاستقرار والديمومة للاطار القانوني للاستثمار، حسب ما تضمنته المادة 13 منه، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم عوامل كسب ثقة المستثمر الأجنبي مهما كان نوعه.

– تكريس مبدأ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات، وهو ما أكدته المادة 03 من القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، إضافة إلى حرية اختيار البرنامج الاستثماري.

– إزالة العراقيل المتعلقة بتحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار نحو الخارج، وهو ما أكدته المادة 08 من قانون الاستثمار الحالي، إذ كانت هناك مشكلة تحويل أرباح الشركات للخارج التي كانت تؤرق المستثمر الأجنبي، وهو حق مشروع ومعمول به في غالبية الدول الكبرى.

– رقمنة إيداع ومتابعة ملفات الاستثمار عبر منصة رقمية حسب ما جاءت به المادة 23 من قانون 18/22، بما يتضمنه من محاولة التصدي للبيروقراطية، حيث ستساهم الرقمنة في القضاء على البيروقراطية الإدارية وربح الكثير من الوقت والجهد والمال، ولا يخفى علينا أيضا الدور الذي تلعبه الرقمنة بسهولة الوصول للمعلومة حول عدد وأماكن توفر العقار الصناعي، وكذا مدى تقدم طلبات الحصول على العقار لدى الإدارة، كما ستوفر الوكالة الجزائرية لترقية لاستثمار شباك مركزي مخصص فقط لمرافقة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: واقع استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

ما تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات اليوم في الجزائر هو التوسع وتعدد النشاطات، بعدما سيطرت لفترة طويلة على قطاع المحروقات(الفرع الأول)، لتبسط يدها على قطاعات أخرى خارج هذا القطاع (الفرع الثاني).

الفرع الأول: سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على قطاع المحروقات

لا يزال الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز، وهو ما يمثل نسبة 19% من الناتج المحلي، و93% من صادرات المنتجات، و38% من ايرادات الموازنة، وذلك بين عامي 2016 و2021، فمنذ سنة 2020 اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي إلى جانب الاستثمار المحلي، على رأسها اصدار قانون جديد للاستثمار سنة 2022[36].

إذ يعتبر قطاع المحروقات أول قطاع اقتصادي في الجزائر استثمرت فيه الشركات المتعددة الجنسيات، ويعد هذا الأخير أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لا يزال هذا القطاع يجلب إليه عدد من الشركات الأجنبية في مجال البحث والتنقيب والاستغلال، إذ أثبتت الشركات العالمية البترولية مكانتها في استكشاف وصناعة البترول ونقله واحتكار التكنولوجيا المرتبطة بعمليات التكرير والصناعات

البتروكيماوية.

حيث تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بشكل أساسي في قطاع المحروقات، إذ يعتبر هذا القطاع المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، لذا فهو الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي في البلد، فقبل سنة 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص، فكانت الدولة تتعامل بحذر كبير مع هذا النوع من الشركات، أين كانت هذه الأخيرة تتعامل عن طريق عقود تقسيم الانتاج، أو عن طريق تقديم خدمات لشركة سوناطراك[37].

فتمركز نشاط الشركات المتعددة الجنسيات البترولية تقريبا في كل مناطق الجنوب، نظرا لما تحتويه من ثروات باطنية، بناء على عقود الاشتراك بينها وبين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، هذه الشركات التي تمكنت من فرض نفسها والتغلغل والسيطرة على صناعة وانتاج البترول في الجزائر، إلى درجة ارتباطها بكل عملية بحث وتنقيب أو استغلال للبترول، وكذا النشاطات التي تكون بعد ذلك والمتمثلة في التوزيع والتكرير، ويرجع السبب في ذلك إلى الخصائص المميزة لهذه الشركات لاسيما تلك المتعلقة باحتكار التكنولوجيا، مثل شركة "بريتيش بتروليوم" وشركة "أمريداهايس" الأمريكية، شركة "أناداركو" الأمريكية، شركة "توتال" الفرنسية، هذه الشركات التي استطاعت أن تمارس دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، بمساهمتها في ترقية صادرات الجزائر في مجال البترول[38].

الفرع الثاني: خارج قطاع المحروقات

أما خارج قطاع المحروقات، فقد عرفت استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات تنوعا بين قطاع الخدمات مثل الاتصالات، والانتاج مثل الأدوية والصناعات الغذائية، لأن الاستثمار الأجنبي بصفة عامة بدأ يعرف انتعاشا مع قانون الاستثمار لسنة 1993، ولكن الظروف الأمنية آنذاك حالت دون الوصول إلى النتيجة المرجوة من هذا القانون، ومع بداية الألفية الثالثة وبداية الاستقرار الأمني وحتى المالي، والذي رافقه ارتفاع أسعار النفط، كل ذلك دفع الدولة إلى استصدار الأمر 03/01 لسنة 2001، المعدل والمتمم لقانون الاستثمار لسنة 1993، في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي والاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي[39]، فخلال الفترة بين 2000 إلى 2005 أظهرت احصائيات أن مصر هي أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، بما يتجاوز 2902 مليون دولار من خلال استثمارات أوراسكوم في الاتصالات (جازي)، ثم دولة الكويت في مجال الاتصالات (نجمة)، واحتلت فرنسا المركز الرابع من خلال شركة دانون للحليب[40]، ما يبرز جليا تعدد نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات واهتمامها بمجالات أخرى بعيدا عن قطاع المحروقات.

ومع استصدار القانون رقم 09/16 الصادر في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي عملت من خلاله الجزائر على جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات خارج قطاع المحروقات بمنحها حوافز ضريبية، امتد نشاط هذه الشركات لقطاعات أخرى، ففي سنة 2018، اعتبرت شركة "دي أتش أل" الدولية الرائدة في مجال صناعة الخدمات اللوجيستية من أفضل المشغلين في الجزائر وذلك لسنتين على التوالي، وبعدها شركة "نوفارتيس فارما" التي تعمل في مجال المستحضرات الصيدلانية، وعلى الرغم من نسبة هذا النوع من الاستثمارات، التي يمكن القول أنها معتبرة، لكنها لم تصل للنتيجة المرجوة، حيث بقيت نسبة الاستثمار ضئيلة مقارنة

بقطاع المحروقات، والجدير بالذكر أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تراجع في النصف الأول من سنة 2021[41]، حسب التقرير الاقتصادي لبنك الجزائر، مع بقاء الجزء الأكبر من هذا الاستثمار متمركز في قطاع الطاقة.

ليتم اصدار القانون الجديد لسنة 2022 رقم 18/22 السابق الذكر، والذي من أبرز أهدافه محاولة ازالة تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والاعتماد على قطاعات أخرى، حيث تراهن الحكومة الجزائرية بعد قانون الاستثمار لسنة 2022 على رفع مساهمات القطاعات غير النفطية بشكل كبير في مداخيل الخزينة العمومية، إذ بعد صدور هذا القانون توافدت الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر، كما أن العديد من الشركات الأمريكية عبرت عن رغبتها في الاستثمار في عدة قطاعات لاسيما قطاعي الفلاحة والصناعة.

الخاتمة:

نخلص بالقول أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت في وقتنا الحالي أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للخصائص التي تميزها، لا سيما تلك المتعلقة بالتنوع في أنشطتها الاقتصادية، فلطالما ارتكز استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر على قطاع الطاقة، وهو ما لا يسهم في التنويع الاقتصادي الوطني، ومع ذلك فهي تنافس الشركات الوطنية، فحاليا هي الرائدة في قطاع الخدمات مثل الاعلام والاتصال، والمواد الصيدلانية، فلا يخفى اليوم تأثيرها على النظام الاقتصادي بعولمتها للاقتصاد، وكذا تأثيرها حتى على النظام السياسي الدولي.

وبذلك، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات هدفا مقصودا من طرف الدولة لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة، إذ أنها استطاعت أن تنتشر في كافة أنحاء دول العالم، منها الجزائر التي عملت من خلال القوانين المنظمة للاستثمار، لا سيما قانون الاستثمار رقم 18/22، على تهيئة مناخها الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه استثمار الشركات المتعددة الجنسيات خارج قطاع النفط والغاز، وازالة العراقيل أمام هذا النوع من الاستثمارات، لما يقدمه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بتنويع الاقتصاد الوطني، وذلك عن دورها في نقل الخبرات والمعرفة وتنمية الصادرات.

هذه الشركات ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة وتنشيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ففي طريقها نحو تحقيق الربح والسيطرة استطاعت أن تعود بالنفع وأن يكون لها تأثير على الاقتصاد الوطني.

وهو ما يوصلنا إلى طرح مجموعة من التوصيات:

– وجوب الاستمرار في تحسين جاذبية المناخ الاستثماري الجزائري لاستثمار الشركات المتعددة الجنسيات، والذي لا يكون بقوانين جديدة فقط، وإنما أيضا بالاستقرار في مجالات أخرى لا سيما الاقتصادية والسياسية.

– على الرغم من أهمية هذه الشركات ودورها في الاقتصاد الوطني إلا أنه لا بد من أن لا يعول عليها على حساب الشركات الوطنية، لأن الشركات المتعددة الجنسيات قد تسيطر على قطاعات استراتيجية من الأجدر أن تتولاها شركات وطنية.

– تفعيل الرقابة على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، حتى لا تترك دون حدود وقيود.

– وفقا لقانون الاستثمار رقم 18/22 ستوفر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار شباك مركزي مخصص لمرافقة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية، إلا أنه كان

من المفروض أن يكون لامركزي ومتواجد في جميع الولايات إلى جانب الشبابيك اللامركزية المخصصة للاستثمارات الجزائرية، لتسهيل المهمة على المستثمر.

المراجع

1- جوتيار محمد رشيد صادق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الانسان، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية 2009، ص 19.

2- المرجع نفسه، ص 23.

3- محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا 2010، ص 139.

4- شهدان عادل الغرباوي، الاستثمار الأجنبي المباشر- ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2020، ص 44.

5- محمد أحمد المشهداني، الجرائم الاقتصادية- أنواعها وطرق مكافحتها والوقاية منها-، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 01، سنة 2005، ص 132.

6- ناطوريه علاء الدين، العولمة وآثارها في العالم الثالث -التحدي والاستجابة-، بدون بلد وسنة النشر، ص 53، متوفر على موقع الأنترنت:

books.google.dz/books?

7- محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص 120.

8- المرجع نفسه، ص 120.

9- شهدان عادل الغرباوي، مرجع سابق، ص 45.

10- مقال بعنوان أول 10 شركات متعددة الجنسيات في 2020، نشر بتاريخ 2020/10/29، على موقع الأنترنت: omran.org

11- ناطوريه علاء الدين، مرجع سابق، ص 55.

12- محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص ص 121، 122.

13- ناطوريه علاء الدين، مرجع سابق، ص56.

14- يتم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر من حيث أن المستثمر الأجنبي إذا كان يسيطر على مشروعه فإننا نكون بصدد استثمار مباشر، أما إذا كان المستثمر لا يستطيع السيطرة على مشروعه فإن الاستثمار في هذه الحالة يكون استثمارا غير مباشرا.

منقول عن السيد محمود الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2009، ص 27.

15- قانون رقم 18/22 المؤرخ في 24 جوان 2022، المتعلق بالاستثمار، ج ر 50.

16- جاء القانون رقم 09/16 المؤرخ في03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار والملغى، ج ر 46، في مادته الثانية التي نصت على أنه:" يقصد بالاستثمار ، في مفهوم هذا القانون، ما يأتي:

– اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الانتاج و/أو إعادة التأهيل.

– المساهمات في رأسمال شركة".

17- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بدون بلد وسنة النشر، ص 19، متوفر على موقع الأنترنت: books.google.dz

18- شهدان عادل الغرباوي، مرجع سابق، ص 36.

19- السيد محمود الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2009، ص 27.

20- مرزوق أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالاطار التشريعي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، جامعة تمنراست، سنة 2019، ص 165.

21- ناطوريه علاء الدين، مرجع سابق، ص 51.

22- المرجع نفسه، ص 52.

23- محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2008-2009، ص 52.

24- السيد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 31.

25- مرزوق أحمد، مرجع سابق، ص 165.

26- محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 56.

27- عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 39.

28- مرزوق أحمد، مرجع سابق، ص 165.

29- أحمد عبد اللاه المراغي، القانون الدولي الاستثماري، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2015، ص ص 80-82.

30- تقرير صندوق النقد العربي، منشور بتاريخ 14 أفريل 2022، موقع الأنترنت: amf.org.ae/ar/news/

31- أحمد عبد اللاه المراغي، مرجع سابق، ص ص 80 -87.

32- أسماء بن طراد وشريط عادل، آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية، المجلد 22-23، العدد 72-73، سنة 2016، ص 191.

منشورة على موقع الأنترنت:academia-arabia.com/ar/reader/2/100341

33- المرجع نفسه، ص 190.

34- قانون الاستثمار الجديد في الجزائر...مزيدا من الضمانات ورغبة في تحسين مناخ الأعمال، منشور بتاريخ 31 أوت 2022، موقع الأنترنت: www.iktissadonline.com

35- موقع الأنترنت نفسه.

36- البنك الدولي في الجزائر، موقع الأنترنت: albankadawli.org/ar/

37- مرزوق أحمد، مرجع سابق، ص 178.

38- يحياوي نصيرة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري- دراسة حالة الشركات العالمية متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المجلد 03، العدد 01، سنة 2015، ص ص 116، 117.

39- مرزوق أحمد، مرجع سابق، ص ص 178، 179.

40- المرجع نفسه، ص 178.

41- عمار لشموت، تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.. الأسباب والحلول، مقال منشور على موقع الأنترنت بتاريخ 19 جانفي 2022، على موقع الأنترنت: ultraalgeria.ultrasawt.com

الهوامش

[1] جوتيار محمد رشيد صادق، **المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الانسان**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية 2009، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

[3] محمد خيتاوي، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا 2010، ص 139.

[4] شهدان عادل الغرباوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر- ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2020، ص 44.

[5] محمد أحمد المشهداني، **الجرائم الاقتصادية- أنواعها وطرق مكافحتها والوقاية منها-**، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 01، سنة 2005، ص 132.

[6] ناطوريه علاء الدين، **العولمة وآثارها في العالم الثالث -التحدي والاستجابة-**، بدون بلد وسنة النشر، ص 53، متوفر على موقع الأنترنت: books.google.dz/books?

[7] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص 120.

[8] المرجع نفسه، ص 120.

[9] شهدان عادل الغرباوي، مرجع سابق، ص 45.

[10] مقال بعنوان أول 10 شركات متعددة الجنسيات في 2020، نشر بتاريخ 2020/10/29، على موقع الأنترنت: omran.org

[11] ناطوريه علاء الدين، مرجع سابق، ص 55.

[12] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص ص 121، 122.

[13] ناطوريه علاء الدين، مرجع سابق، ص 56.

[14] يتم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر من حيث أن المستثمر الأجنبي إذا كان يسيطر على مشروعه فإننا نكون بصدد استثمار مباشر، أما إذا كان المستثمر لا يستطيع السيطرة على مشروعه فإن الاستثمار في هذه الحالة يكون استثمارا غير مباشرا، منقول عن السيد محمود الجوهري، **دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنة-**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2009، ص 27.

[15] قانون رقم 18/22 المؤرخ في 24جوان 2022، المتعلق بالاستثمار، ج ر 50.

[16] جاء القانون رقم 09/16 المؤرخ في03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار ، والملغى، ج ر 46، في مادته الثانية التي نصت على أنه:" يقصد بالاستثمار ، في مفهوم هذا القانون، ما يأتي:

– اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الانتاج و/أو إعادة التأهيل.

– المساهمات في رأسمال شركة".

[17] عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، ص 19، متوفر على موقع الأنترنت: books.google.dz

[18] شهدان عادل الغرباوي، مرجع سابق، ص 36.

[19] السيد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 27.

[20] مرزوق أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالاطار التشريعي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، جامعة تمنراست، سنة 2019، ص 165.

[21] السيد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 31.

[22] مرزوق أحمد، مرجع سابق، ص 165.

[23] محمد خليل بوحلايس، **معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2008-2009، ص 52.

[24] ناطوريه علاء الدين، مرجع سابق، ص 51 .

[25] المرجع نفسه، ص 52.

[26] محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 56.

[27] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 39.

[28] مرزوق أحمد، مرجع سابق، ص 165.

[29] أحمد عبد اللاه المراغي، **القانون الدولي الاستثماري**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2015، ص ص 80-82.

[30] تقرير صندوق النقد العربي، منشور بتاريخ 14 أفريل 2022، موقع الأنترنت: amf.org.ae/ar/news/

[31] أحمد عبد اللاه المراغي، مرجع سابق، ص ص من 80-87.

[32] أسماء بن طراد وشريط عادل، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 72-73، المجلد 22-23، سنة 2016، ص 191، منشورة على موقع الأنترنت: academia-arabia.com/ar/reader/2/100341

[33] المرجع نفسه، ص 190.

[34] قانون الاستثمار الجديد في الجزائر...مزيدا من الضمانات ورغبة في تحسين مناخ الأعمال، منشور بتاريخ 31 أوت 2022، موقع الأنترنت: www.iktissadonline.com

[35] موقع الأنترنت نفسه.

[36] البنك الدولي في الجزائر، موقع الأنترنت: albankadawli.org/ar/

[37] مرزوق أحمد، مرجع سابق، ص 178.

[38] يحياوي نصيرة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري- دراسة حالة الشركات العالمية متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر**، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المجلد 03، العدد 01، سنة 2015، ص ص 116، 117.

[39] مرزوق أحمد، مرجع سابق، ص ص 178، 179.

[40] المرجع نفسه، ص 178.

[41] عمار لشموت، **تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.. الأسباب والحلول**، مقال منشور على موقع الأنترنت بتاريخ 19 جانفي 2022، على موقع الأنترنت: ultraalgeria.ultrasawt.com